

احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيء ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتنا او يجرد رجليه **شكوه** قوله صلى الله عليه وسلم حتى يسمع صوتنا او يجرد يعلم وجود احدنا ولا يشترط السماع والشتم باجماع المسلمين وهذا الحديث اصل عظيم من اصول الاسلام وقاعدة من قواعد الفقه التي ينبغي عليها كثير من الاحكام وهي ان الاشياء يحكم بقايتها على اصولها حتى يتبين خلاف ذلك ولا يضر الشك الطاريء عليها من ذلك المسئلة التي ورد فيها الحديث وهي ان من يتيقن الطهارة وشك في الحديث حكم بقايتها على الطهارة ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة وهذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وحكم عن مالك روايتان احدهما انه يلزمه الوضوء كان شكه خارج الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة والثانية يلزمه بكل حال وكتب الرواية عن الحسن البصري وهو وجه ثناء يحيى عن اصحابنا وليس بشي قال اصحابنا ولا فرق في شكه بين ان يستوي الاحتمان في وقوع الحديث وعدمه او يترجح احدهما ويغلب عليه ظنه فلا وضوء عليه بكل حال قال اصحابنا ويستحب ان يتوضأ احتياطاً لمن توضأ احتياطاً دام شكه برئت ذمته وان علم بعد ذلك انه كان محمداً فقال

فصل تجزيه تلك الصلاة الواقعة في حال الشك فيه وجهان لاصحابنا اصحهما عندهم انه لا يجزيه لانه كان متردداً في نيته اما اذا يتيقن الحديث وشك في الطهارة فانه يلزمه الوضوء باجماع المسلمين واما اذا يتيقن انه وجد منه بعد طلوع الشمس شلاً حدث وطهارة ولا يعرض السابقين فان كان لا يعرف حاله قبل طلوع الشمس يلزمه الوضوء وان عرف حاله ففيه 5 اوجه لاصحابنا اشهرها عندهم انه يكون بضد ما كان قبل طلوع الشمس فان كان قبلها محمداً فهو لان متطهر وان كان قبلها متطهراً فهو لان حديثه والثاني وهو الاصح عندهما عاتبه من المحققين انه يلزمه الوضوء بكل حال والثالث ينبغي على غالب ظنه والرابع يكون كما كان قبل طلوع الشمس ولا تاثير للامرين الواقعين بعد طلوعها وهذا الوجه غلط صريح وبطلانه اظهر من ان يستدل عليه ومن مسائل القاعدة المذكورة ان من شك في طلاق زوجته او عتق عبده او نجسه الما الظاهر او طهارة النجس او نجاسة الثوب والطعام او غيره او انه صلى ثلاث ركعات او اربعاً او انه ركع او سجد او لا او انه نوى الصوم او الصلاة او الوضوء او الاعتكاف وهو فوائداً هذه العبادات وما اشبه هذه الامثلة فكل هذه الشكوك لا تاثير لها الاصل